



إعلان من وزارة خارجية جمهورية السودان

بالإشارة إلى إعلان وزارة خارجية جمهورية مصر العربية والصادر في القاهرة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٧م والمنشور في موقع الأمم المتحدة للبحار والمحيطات، تود وزارة خارجية جمهورية السودان أن تؤكد ما يلي :-

١. أن الحدود الجغرافية والسياسية الحالية بما في ذلك مثلث حلايب شمال خط عرض ٢٢ هي الحدود التي ورثها السودان عند إستقلاله في ١/١/١٩٥٦م، وفقاً للوثائق والخرائط الصادرة حينها وأهمها الوثائق والخرائط المودعة لدى الأمم المتحدة قبل وعند الأستقلال.
٢. ووفقاً لما أقرته قواعد القانون الدولي والإتفاقيات الدولية وما إعتمده منظمة الوحدة الأفريقية من مبادئ ، خاصة إعلان القاهرة الصادر في يوليو ١٩٦٤م فإنه يتوجب على الدول الأفريقية إلتزام الحدود التي ورثتها عند تحقيق الأستقلال. ومن ثم فإنه ليس مقبولاً قانونياً التقدم بأى حجة تُناهض هذا المبدأ والذي طبقت المنظمة الأفريقية على كافة النزاعات الحدودية في القارة، وقد عملت به محكمة العدل الدولية في العديد من السوابق ذات الصلة.
٣. وإذ يتحفظ السودان على صحة وقانونية ما أوردهته وزارة خارجية مصر في إعلانها من دفعوات ، فإن السودان يحتفظ بحقه في إثبات بطلان هذه الإدعاءات قانونياً وتاريخياً لاسيما فيما يتعلق " بوفاق ١٨٩٩ " .
٤. وإذ ترفض حكومة جمهورية السودان ما ورد من إدعاءات غير صحيح حول ممارسة مصر السيادة دون إنقطاع على مثلث حلايب ، فإن حكومة جمهورية السودان تؤكد إمتلاكها للحُجج القانونية والوثائق التاريخية والشواهد والأدلة القانونية التي تؤكد أن مصر لم تمارس أى نوع من السيادة في مثلث حلايب قبل إحتلالها له في ١٩٩٥م.

٥. تؤكد جمهورية السودان عدم الإعراف بالوجود العسكرى المصرى وكافة أشكال
السيادة المصرية الحالية فى مثلث حلايب بإعتباره إحتلالاً غير شرعى وترفض
كافة ممارسات وأعمال السيادة من جانب مصر فى مثلث حلايب براً وبحراً وكافة
إعلانات مصر فى هذا الخصوص، كما لا تعترف بأى حقوق لطرف ثالث بناء
على تصرفات جمهورية مصر العربية على أساس وضع الإحتلال الحالى.

وتطالب حكومة جمهورية السودان سلطات الإحتلال المصرى وبشكل خاص الإلتزام
باتفاقيات جنيف ١٩٤٩م وكافة قواعد القانون الإنسانى الدولى والإمتناع من أى فعل يتعلق
بتغيير ديموغرافية الأرض والسكان أو إلحاق الضرر بهم وبممتلكاتهم أو حقوقهم الأساسية
بما فى ذلك حق الحياة، وحرية التعبير، ومنع التعذيب، والإعتقال التعسفى والإختفاء القسرى
للمواطنين القابعين تحت الإحتلال فى مثلث حلايب.

وإذ ترفض جمهورية السودان الإدعاءات التى وردت فى إعلان جمهورية مصر العربية
فى الرابع من مايو ٢٠١٧م فإن حكومة جمهورية السودان تُطالب حكومة جمهورية مصر
العربية باللجوء الفورى للتحكيم وحل الأزمة سلمياً وفقاً لمبادئ القانون الدولى وميثاق الأمم
المتحدة.

صدر فى وزارة خارجية جمهورية السودان بتاريخ ٦ يوليو ٢٠١٧م.

